جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

المسؤولية الجزائية الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية (دراسة مقارنة)

رسالة تقدَّم بها الطَّالب

مهدي طالب علي الازيرجاوي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ناصر كريمش الجوراني

استاذ القانون الجنائي

1441هـ **2020م**

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين النبي الأكرم محمد (ص).

الى سيدي ومولاي الامام صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف

الى من كللها الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمتني العطاء بدون انتظار ... ارجوا من الله إن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد .

الى والدتي العزيزة اطال الله بعمرها

الى زوجتي واولادي

أهدي جهدي المتواضع.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة الآية : 109

شكروعرفان

بعد ان انهيت بحثي هذا لا يمكن ان اترك الشكر الذي اتوجه به الى كل من اسهم معي وقدم العون لي في اكمال هذا البحث و اول من اتقدم له بالشكر والامتنان الاستاذ الفاضل الدكتور (ناصر كريمش خضر الجوراني) استاذ القانون الجنائي في جامعة ذي قار والذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة ولقد افاض علينا بكثير من المشورات العلمية الذي اثر بشكل واضح في اتمام هذه الرسالة نسأل الله عز وجل ان يمن عليه بالعلم وطول العمر.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر والامتنان الى الدكتور كاشف الغطاء الذي رفدنا في السنة التحضيرية بوافر المعلومات والاخلاق العلمية التي تتناسب معه كما اشكر جميع اساتذة معهد العلمين للدراسات العليا لما قدموه من دعم كبير من خلال الارشاد والكتب والمعلومات والتواصل.

وادعو الله عز وجل ان يديم هذا العمل الذي تقوم به مؤسسة بحر العلوم الخيرية من خلال معهد العلمين لأنه يوفر فرصة للدراسة داخل العراق وكما ادعو الله عز وجل ان يبارك لموظف مكتبة كلية القانون في ذي قار السيد حسن الموسوي لما قدمه من تسهيلات في الدلالة على المصادر والكتب.

ومن الله نستمد العون والسداد

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	3 - 1
مبحث تمهيدي : التعريف بمختبرات الفحص الإنشائية	17 - 4
المطلب الأَول : تعريف مختبرات الفحص الانشائية	12 - 4
الفرع الأَول : التعريف اللغوي	6 - 4
الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي	12 - 6
المطلب الثاني : أَنواع مختبرات الفحص الإنشائية	17 - 12
الفرع الأَول : المختبرات الحكومية	14 - 12
الفرع الثاني : المختبرات غير الحكومية	17 - 14
الفصل الأَول : التنظيم القانوني لأعمال مختبرات الفحص الإنشائية	69 - 18
المبحث الأَول : تأصيل التنظيم القانوني لأعمال مختبرات الفحص الإنشائية	36 - 18
المطلب الأَول : التأصيل التاريخي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	27 - 19
الفرع الأَول : التأصيل التاريخي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية في العراق	23 - 19
الفرع الثاني : التأصيل التاريخي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية في بعض الدول الأَجنبية والعربية	26 - 24
المطلب الثاني : التأصيل التشريعي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	36 - 27
الفرع الأَول : التأصيل التشريعي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية في العراق	31 - 27
الفرع الثاني : التأصيل التشريعي للمسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية في بعض الدول الأَجنبية والعربية	36 - 31
المبحث الثاني : الطبيعة القانونية لأعمال مختبرات الفحص الإنشائية	69 - 37
المطلب الأَول : الصفة الاستشارية لمختبرات الفحص الإنشائية بالصفة الاستشارية	53 - 37

الفرع الاول : نطاق الصفة الاستشارية لأعمال مختبرات الفحص الانشائية	45 - 37
الفرع الثاني : الالتزامات المفروضة على مختبرات الفحص الانشائية	52 - 46
المطلب الثاني : تمتع مختبرات الفحص بصفة المقاول أو الخبير او المحكم	69 - 53
الفرع الأَول : المختبر الإنشائي كمقاول	60 - 54
الفرع الثاني : المختبر الانشائي كخبير	69 - 60
الفصل الثاني : تطبيقات المسؤولية الجزائية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	129 - 70
المبحث الأَول : الجرائم العمدية الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الإنشائية	113 - 70
المطلب الأَول : الجرائم الايجابية	102 - 71
الفرع الأَول : جريمة التزوير	86 - 71
الفرع الثاني : جريمة الرشوة	95 - 86
الفرع الثالث : جريمة الغش التجاري	102 - 102
المطلب الثاني : جرائم الامتناع	113 -102
الفرع الأَول : الامتناع عن تقديم المعاونة القضائية	108 - 102
الفرع الثاني : الامتناع عن فحص المواد المطلوب فحصها من الجهات الرسمية	113 - 108
المبحث الثاني : المسؤولية الجزائية غير العمدية الناشئة عن أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	129 -114
المطلب الأَول : الخطأ العام والخطأ الخاص	121 - 115
الفرع الأَول : الخطأ العام في أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	119 - 115
الفرع الثاني : الخطأ الخاص في أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	121 - 119
المطلب الثاني : الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي	129 - 121
الفرع الأَول : الخطأ الشخصي في أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	124 - 122
الفرع الثاني : الخطأ المرفقي في أعمال مختبرات الفحص الإنشائية	129 - 124
الفصل الثالث : الاحكام الاجرائية والعقابية للمسؤولية الجزائية لمختبرات الفحص الإنشائية	170 - 130
المبحث الأَول : الاحكام الاجرائية للمسؤولية الجزائية لمختبرات الفحص الإنشائية	153 - 130
المطلب الأَول : التحري عن جرائم مختبرات الفحص الإنشائية	141 - 131
الفرع الأَول : الجهات المختصة بالتحري عن جرائم مختبرات الفحص الإنشائية	136 - 131

الفرع الثاني : الآليات المستخدمة في التحري عن جرائم مختبرات الفحص الإنشائية	136 – 141
المطلب الثاني : التحقيق في جرائم مختبرات الفحص الإنشائية	139 – 142
الفرع الأَول : دور هيأة النزاهة في التحقيق بجرائم مختبرات الفحص الإنشائية	142 – 146
الفرع الثاني : دور قاضي التحقيق في جرائم مختبرات الفحص الإنشائية	147 – 153
المبحث الثاني : الاحكام العقابية للمسؤولية الجزائية لمختبرات الفحص الإنشائية	153 – 170
المطلب الأَول : العقوبات التي تفرض على مختبرات الفحص الإنشائية	154 – 161
الفرع الأَول : العقوبات الاصلية	154 – 158
الفرع الثاني : العقوبات التبعية والتكميلية	158 – 162
المطلب الثاني : التدابير الاحترازية	162 – 170
الفرع الأَول : المصادرة	163 – 165
الفرع الثاني : حل مختبرات الفحص الإنشائية	165 – 168
الفرع الثالث : غلق مختبرات الفحص الإنشائية	168 – 170
الخاتمة	171 – 174
أولاً : الاستنتاجات	171 – 173
ثانياً : المقترحات	173 – 174
المصادر	175 – 186
ملخص باللغة الانجليزية	I - II

المقدمة

من المعلوم أنّ الانشاءات والأَبنية ذات صلة بحياة الإنسان منذ أن خُلِقت البشرية على سطح الأرض , وذلك بإنشاء المنازل للسكن او للعمل ومع تطور الكائن البشري تطورت معه إقامة المنشآت أو المشيدات لتحقيق الرفاهية في الحياة , وتغيَّرت أساليب تلك المشيدات وموادها مع تغيير طبيعة سكن أو عمل الإنسان , فبدأ يشيّد البناء بمفرده , ومن ثم مع عائلته أو إستخدم العتلات , ومن ثَّم تطور البناء بمساعدة الآخرين لإنشاء التجمعات السكنية , وتحوّل العمل الفردي إلى أصحاب المهن المختصة في البناء واستخدام مواد تنوعت جودتها فصار لا يميز بين الاصناف الجيدة والاصناف الرديئة , فكان لابد أن تكون هناك أساليب لتميّيز الجيد من الرديء, وتطورت الأساليب من تقدير أصحاب المهن إلى تقدير الأوزان , والمقاييس , ومن ثمّ تطورت تلك الأساليب إلى تجارب كيميائية التي ألزمت وجود معامل أو مختبرات تحدد مواصفات تلك المواد والتمييز بينها , وأصبح لتلك المختبرات مسؤولية جزائية , فضلاً عن المسؤولية المدنية لها عن الأعمال التي تقوم بها , إلاّ إنّ المسؤولية الجزائية غير واضحة المعالم , بسبب حداثة شمول الأعمال المدنية بالمسؤولية الجزائية عامة ومسؤولية المختبرات المسؤولية الجزائية بوجه خاص.

أولاً : أهمية البحث

لاحظنا أنّ عدد من الدراسات تطرَّقت الى المسؤولية الجزائية لمشيدي الإنشاءات والأبنية من مقاولين ومهندسين سواء المعماريين منهم او المهندسين المشيدين للبناء , إلا إنّ هذه الدراسات لم تعطِ أهمية لدور عملية فحص المواد , ومدى تدخلها في عملية البناء وإنّ أهمية البحث تكمن ايضاً , في إنّ أعمال مختبرات الفحص الانشائية , قد ينجم عنها جرائم جنائية , فلابد من إبراز تلك الجرائم وأنواعها والعقوبات الرادعة لها , إذ إنّ بعض مشاريع البناء والإنشاءات بالرغم من دقة التصميم والاشراف على التنفيذ الا انها اصبحت حطاماً لعدم الدقة في الفحص سواء نتيجة فعل ايجابي او فعل سلبي ادى الى جعل الانشاءات غير ذات جدوى سواء من ناحية قدرة المادة المستعملة في البناء والانشاءات على تحمل الضغط , او قدرة المواد على مقاومة الظروف المناخية ولعل امتداد الخط الزلزالي في العراق وما ينشأ عنه من مخاطر يحتاج الى بحث مسؤولية مختبرات الفحص الانشائية من الناحية الجزائية ان هذه الدراسة تعد مكملة للدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية للمتدخلين في

البناء الا ان اغلبها لم تحدد هذه الدراسات نطاق مسؤولية فاحصي المواد ومدى تدخلهم في عملية البناء والانشاءات.

ثانياً : مشكلة البحث

خلال بحثنا اثيرت عدد من الفرضيات حول مسؤولية العاملين في مختبرات الفحص الانشائية من الناحية الجزائية وهذه التساؤلات سنحاول الاجابة عنها في بحثنا والتي تتمحور بالآتي :

1. ما التنظيم القانوني لاعمال مختبرات الفحص الانشائية في التشريع العراقي وغيره.

2. هل تتحقق المسؤولية الجزائية عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية وما هو نطاق تلك المسؤولية.

3. ما هي الاجراءات الجزائية المتبعة عند تحقق المسؤولية الجزائية لاعمال مختبرات الفحص الانشائية وما هي اهم الآثار العقابية.

4. كيفية التحري واثبات الواقعة الجرمية لمختبرات الفحص الانشائية يعد اعمالها مسائل فنية دقيقة.

وسنحاول الاجابة من خلال البحث عن هذه التساؤلات المذكورة وغيرها.

ثالثاً : الدراسات السابقة

على الرغم من ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع لا سيما في العراق فضلاً عن باقي البلدان العربية لم يعثر الباحث على دراسات سابقة في هذا الموضوع في العراق ولا في الوطن العربي بالرغم من بذل جهود مضنية في البحث عن المصادر الا ان هناك جملة من المصادر القريبة من موضوع البحث فهناك دراسات حول المسؤولية الجزائية للمهندس والمقاول عن عدم مراعاة الاصول الفنية للدكتورة هدى حامد قشقوش والتي تطرقت فيها الى الغش في المواد المستخدمة في البناء والانشاءات وكذلك هناك دراسة للدكتور محمد عبدالعظيم عبدالوهاب علي حول مسؤولية المهندس المعماري والمقاول الجنائية عن اعمال البناء وكذلك بحث للدكتور عبدالناصر عبدالعزيز علي السن في المسؤولية الجنائية للقائمين بأعمال البناء.

رابعاً : منهج البحث ونطاقه

اعتمدنا في بحثنا على منهج البحث التحليلي المقارن من خلال تفسير بعض النصوص القانونية واستنباط بعض النتائج والحلول ومقارنة مع بعض التشريعات في الدول العربية كمصر والامارات العربية وسبب اختيار مصر لأنها تعد العمق القانوني في الوطن العربي وسبب اختيار الامارات العربية لأنها تعد الصرح العمراني المميز في المنطقة ومن القوانين القانون الفرنسي , لغرض الوصول الى حلول للتساؤلات المطروحة , وتركز البحث على عمل المختبرات التي تقوم بأعمال الفحص للمواد الانشائية الداخلة في عملية البناء والتشييد.

خامساً : هيكلية البحث

تقتضي دراسة موضوع المسؤولية الجزائية الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية تقسيمه الى تمهيد وثلاثة فصول وعلى النحو الآتي :

التمهيد : يخصص للتعريف بمختبرات الفحص من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية وكذلك تبويب مختبرات الفحص الانشائية الى انواع.

وفي الفصل الاول : نخصص للتنظيم القانوني لاعمال مختبرات الفحص الانشائية حيث سنتناول في المبحث الاول التنظيم القانوني لتلك المختبرات سواء تأصيل التنظيم القانوني تاريخياً او تشريعياً في العراق او في بعض الدول العربية او الاجنبية اما في المبحث الثاني نتناول الطبيعة القانونية لاعمال مختبرات الفحص الانشائية بصفتها الاستشارية او بصفتها مقاول او خبير او محكم.

وفي الفصل الثاني سيكون مخصصاً للجرائم الناشئة عن اعمال مختبرات الفحص الانشائية حيث سنتناول في المبحث الاول الجرائم العمدية لتلك المختبرات سواء جرائم ايجابية او جرائم امتناع وفي المبحث الثاني سنتناول الجرائم غير العمدية.

اما في الفصل الثالث : نخصص للاحكام الاجرائية والعقابية للمسؤولية الجزائية لمختبرات الفحص الانشائية وسنتناول في المبحث الاول الاحكام الاجرائية لتلك المسؤولية سواء التحري او التحقيق وفي المبحث الثاني سنتناول الاحكام العقابية سواء العقوبات او التدابير الاحترازية.